



بلاغ صحفي

مصادقة الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء على القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية للفترة 2024-2028 ونشرها لها

الرباط، 31 يناير 2024 – صادق مجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء بالإجماع، اليوم الأربعاء 31 يناير 2024، على القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية للطاقة الكهربائية من مصادر متجددة خلال فترة الخمس سنوات المقبلة: 2024 - 2028.

تمثل القدرة الاستيعابية الحد الأقصى لكمية الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة، بجميع مستويات الجهد، التي يمكن للمنظومة الكهربائية الوطنية استيعابها دون فرض قيود كبيرة على إدارة وسائل الإنتاج وتشغيل النظام الكهربائي.

استندت هذه العملية الأولى لحساب القدرة الاستيعابية على نهج عملي براغماتي، مع العلم أن القانون يتطلب تكرار العملية سنويا وأن الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء قد اتفقت مع الاطراف المعنية على المضي قدما في تطوير منهجية أكثر دقة في السنوات المقبلة بهدف تحسين حساب القدرة الاستيعابية.

وهكذا، خلال الفترة 2024-2028، سيبلغ إجمالي القدرة على المستوى الوطني ما يقرب من 7.24 جيغاوات، بما في ذلك 2.67 جيغاوات لمنشآت الطاقة الريحية الجديدة و4.57 جيغاوات لمشاريع الطاقة الشمسية الجديدة. 1.32 جيغاوات من هذا المجموع يتعلق بمستوى التوزيع. يمكن الاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بالقدرة الاستيعابية وتوزيعها عبر التراب الوطني عبر الإنترنت على موقع الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : www.anre.ma.

تعد القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية المغربية من المعلومات المهمة التي ينتظرها المستثمرون، بما أنها تزودهم، بشفافية كاملة، بإشارات أساسية لاختيار الأماكن التي يمكنهم فيها تنفيذ مشاريعهم وتحديد حجمها. إن اختيار الهيئة لمدة 5 سنوات لتحديد القدرات الاستيعابية يهدف على وجه التحديد إلى إعطاء المزيد من الرؤية للأطراف المعنية، بما في ذلك المستثمرين الذين سيتم بالتالي تحسين جاذبيتهم تجاه بلدنا.

إن هذه المرحلة الجديد في الهيكل التنظيمي الذي بنته بلادنا بصبر ومنهجية، يهدف إلى توفير الظروف اللازمة لترجمة التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على أرض الواقع، لإنجاح التحول الطاقوي للمملكة المغربية.



بخصوص الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء:

الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء (ANRE) هي هيئة إدارية مستقلة أنشئت بموجب القانون رقم 15 - 48. وتتمثل مهمتها في ضمان حسن سير سوق الكهرباء الوطني، لا سيما من خلال ضمان الشفافية والعدالة في شروط الولوج إلى شبكات الكهرباء الوطنية واستخدامها. وهي بالتالي مسؤولة عن تحديد تعريفة استخدام شبكات نقل وتوزيع الكهرباء من خلال تعزيز نجاعة منظومة الكهرباء الوطنية ودعم التحول الطاقوي لبلادنا.

وقد سطرت الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء منذ إنشائها، نشاطها في إطار الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في امتثال للمبادئ الدستورية للنظام الاقتصادي والاجتماعي وتوجهات الاستراتيجية الوطنية للطاقة المنتظر تسارع وتيرة نموها في ظل زخم طموحات النموذج التنموي الجديد (NMD).

المزيد من المعلومات على موقع الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : www.anre.ma